الأمم المتحدة

A/C.5/54/SR.30

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

11 February 2000
Arabic
Original: English

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة ٣٠

المعقودة بالمقر، نيويورك،

الاثنين، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد سيال (نائب الرئيس) . . . . . (باكستان)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

القراءة الأولى (تابع)

الباب ١٦ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا (تابع)

الباب ١٧ - التنمية الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ (تابع)

الباب ١٨ - التنمية الاقتصادية في أوروبا (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

في غياب السيدة وينسلي (استراليا)، ترأس الجلسة نائب الرئيس السيد سيال (باكستان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/١٠.

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع) (A/54/6/Rev.1 (المجلد الثالث)، A/54/7 و A/54/16)

القراءة الأولى (تابع)

الباب ١٦ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا (تابع)

١ - السيد أوداغا - جالومايو (أوغندا): شكر المراقب المالي على الأجوبة التي قدمها في وقت سابق عن الأسئلة المطروحة وطلب تقديم الأسئلة إلى اللجنة كتابيا.

٢ - وأضاف أن لوفده سؤالا آخر يتعلق بنظام المعلومات الإدارية المتكامل، الذي يتوفر الإصدار ١ منه فقط لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بينما ينتظر تركيب الإصدار ٢ خلال عام ١٩٩٩. وسأل المراقب المالي عن الحالة الراهنة فيما يخص مختلف الإصدارات وعن موعد تركيب جميع الإصدارات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٣ - السيد هالبواش (المراقب المالي): قال إن الإصدار ٢ من نظام المعلومات الإدارية المتكامل قد تم تركيبه في جميع مراكز العمل الرئيسية، ومن ضمنها اللجان الإقليمية. كما شرع في تركيب الإصدار ٣ (نموذج المالية والمحاسبة)، بعد استكمال هذه العملية في فيينا وبيروت. وبحلول عام ٢٠٠٠، من المرتقب تركيب الإصدار ٣ والإصدار ٤، إذا سار كل شيء على ما يرام، في جميع اللجان الإقليمية، وبذلك تكتمل عملية التركيب.

٤ - الرئيس: قال إنه يعتبر بأن اللجنة قد أكملت القراءة الأولى للباب ١٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، ويرغب في أن يواصل النظر في هذا الباب في إطار مشاورات غير رسمية.

٥ - وقد تقرر ذلك.

الباب ١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (تابع)

٦ - الرئيس: دعا اللجنة إلى النظر في الباب ١٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. ولفت انتباه اللجنة في هذا الصدد إلى توصيات لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في الفقرات من ٣٠٠ إلى ٣٠٢ من تقريرها (A/54/16).

٧ - **السيدة أراغون** (الفلبين): تحدثت، باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إندونيسيا، ولاوس، وبروني دار السلام، وتايلند، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار، وأكدت دعمها من جديد للدور المتعدد الوجوه الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بوصفها المنتدى الحكومي الدولي الوحيد للتعاون الإقليمي لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ككل. كما أن برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ هو أول برنامج من نوعه يصاغ على أساس جهود الإصلاح الشاملة التي تقوم بها اللجنة الإقليمية، وله هيكل مبسط يعكس تقلصا في عدد البرامج الفرعية من ١٠ إلى ٧، على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين.

٨ - وأعرب وفدها عن تأييده لمجالات الأولوية الرئيسية الأربعة التي حددتها اللجنة في الفقرة ١٧ - ٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة (A/54/6/Rev.1 (المجلد الثالث)) فضلا عن تركيز اللجنة المتواصل على التعاون الاقتصادي الإقليمي، والتخفيف من وطأة الفقر والبيئة وتنمية الموارد الطبيعية، حسبما يرد بالتفصيل في الفقرة ١٧-٦. ومما يبعث على الارتياح ملاحظة أن برنامج عمل اللجنة لفترة السنتين المقبلة سينصب بصفة خاصة على بحث وتحليل آثار الأزمة الاقتصادية والمالية وصياغة توصيات بشأن السبل والوسائل التي ينبغي للبلدان نهجها للتعامل مع هذه الأزمة. وفي هذا الصدد، يولي وفدها أهمية خاصة للبرنامج الفرعي ١٥-٢ ويرحب بزيادة الموارد المقترحة بنسبة ٥,٤ في المائة. ويرحب وفدها أيضا بالمعلومات الواردة في الفقرة ١٧-٩ بشأن تضاعف الجهود نحو وضع منظور الجنسين في صلب برنامج العمل، ويؤيد أنشطة البرنامج الفرعي ١٥-٣ الهادفة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة من خلال التمكين الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة الموارد المقترحة بنسبة ١٥,٥ في المائة لصالح هذا البرنامج الفرعي.

٩ - وأعربت عن انشغال وفدها، مع عدد من البلدان، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية، إزاء التحول في طريقة نشر المعلومات من المنشورات التقليدية إلى الإصدار الالكتروني عبر الإنترنت. إذ من المهم الاستمرار في توفير المنشورات التقنية للجنة من خلال الوسائط التقليدية من أجل معالجة شواغل هذه البلدان.

١٠ - وإذا كان وفدها مرتاحا إلى الزيادة المقترحة في موارد بعض البرامج الفرعية في إطار الباب ١٧، فإنه منشغل إزاء اتجاه الميزانية الإجمالية للجنة نحو الانخفاض خلال فترتي السنتين الأخيرتين، كما هو مبين في الجدول ١٧-١، واستمرارها في الانخفاض بنسبة ٠,٣ في المائة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وأعربت كذلك عن انشغال وفدها إزاء تدني تنفيذ برامج التعاون التقني، حسب المعلومات الواردة في الفقرة خامسا - ٣٧ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/54/7).

١١ - وقالت إن وفدها يشاطر الانشغال الذي أعربت عنه لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة ٣٠٠ من تقريرها (A/54/16) المتعلق بارتفاع معدل الشواغر في اللجنة الإقليمية، مما يمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا على تنفيذ برنامج العمل. وطلبت توضيحا لمعدلات الشواغر اعتبارا من ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٩ المذكورة في الفقرة خامسا - ٤٠ من تقرير اللجنة الاستشارية، أي ٨,٨ في المائة في الفئة الفنية و ٦,١ في المائة في فئة الخدمات العامة. وأضافت

أن اللجنة الإقليمية واللجان الإقليمية الأخرى التي تعاني من مشاكل مماثلة ينبغي أن تولى لها الأولوية عند اختيار مكتب إدارة الموارد البشرية لمرشحين محتملين قصد نقلهم إلى مكاتب غير المقر.

١٢ - ومضت تقول إن رابطة أمم جنوب آسيا تؤيد الاستنتاجات والتوصيات التي خرجت بها لجنة البرنامج والتنسيق والواردة في الفقرات من ٣٠٠ إلى ٣٠٢ من تقريرها (A/54/16) وترى أنه من الضروري إجراء استعراض حذر لاحتياجات اللجنة الإقليمية من الموارد من أجل كفالة عدم تأثير الانخفاض في المستوى الإجمالي بميزانية الباب ١٧ تأثيرا عكسيا على التنفيذ الفعال والكفؤ للبرامج والأنشطة المأذون بها.

١٣ - **السيد كوندو** (اليابان): لاحظ أن الجدول ١٧-١ يبين التقليص المقترح في الموارد الإجمالية في إطار الميزانية العادية بنسبة ٠,٣ في المائة، بينما ترد زيادة بنسبة ١٣,٢ في المائة في الجدول نفسه فيما يتعلق بأجهزة صنع السياسات؛ ولذا فإن وفده يطلب توضيحا لهذا الرقم الأخير.

١٤ - وأشار إلى الجدول ١٧-٤، فلاحظ أن زيادة بنسبة ٤٢٠,١ في المائة قد قررت بالنسبة للاستشاريين والخبراء. وقال إن وفده لا يرى أي مبرر لهذه الزيادة، وتساءل عما إذا كانت التقديرات تحتوي على عنصر غير مألوف.

١٥ - ولاحظ في إطار البرنامج الفرعي ١٥-٢ الزيادة الكبيرة المبينة في الجدول ١٧-١١ بالنسبة للاستشاريين والخبراء، والسفر والخدمات التعاقدية وطلب تقديم المزيد من التفاصيل بشأن هذه الزيادات.

١٦ - وقال إن وفده منشغل بصفة خاصة إزاء معدل الشواغر العالي نظرا للتكاليف المرتفعة المخصصة للاستشاريين. وقال إن وفده يشاطر رأي اللجنة الاستشارية بأن التأخير لمدة طويلة في عمليات التوظيف وإعادة التصنيف والتنسيب والنقل فيما بين وحدات منظومة الأمم المتحدة يقوض قدرة هذه الوحدات على أداء مهماتها كما ينبغي.

١٧ - **السيد زهاو كيانغ وو** (الصين): قال إن وفده يدعم البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن الجزء الخامس، وأعرب عن تقديره للبحوث التي أجرتها اللجنة الإقليمية بشأن طرق التعامل مع الأزمة الاقتصادية في المنطقة والضرر الجسيم الذي لحق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن المهم أن تتلقى اللجنة الدعم الكافي في ظل استمرار بلدان اللجنة الإقليمية في عملية النمو ومواجهة تحديات القرن الجديد. ولذا فإن من المؤسف أن تشهد الميزانية العادية للجنة الإقليمية مزيدا من الانخفاض بنسبة ٠,٣ في المائة. وإن وفده يتفق بشأن هذه المسألة مع بياني ممثلي الفلبين واليابان. كما يتفق الوفد مع لجنة البرنامج والتنسيق في أن معدل الشواغل مرتفع أكثر من اللازم ولديه إحساس بأنه سيؤدي لا محالة إلى تأثير عكسي على تنفيذ البرامج. وطلب من الأمانة تقديم معلومات مستكملة عن معدل الشواغر.

١٨ - **السيد حميد الله** (بنغلاديش): قال إن وفده يدعم بيان ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧. فرغم أهمية اللجنة الإقليمية في منطقة تضم قرابة نصف سكان العالم، فقد جرى خفض تدريجي في الموارد المتاحة للجنة،

بما في ذلك الموارد الخارجة عن الميزانية. وفي هذا الصدد، يشاطر وفده وجهات النظر التي أعرب عنها ممثلا الفلبين والصين.

١٩ - ومضى يقول إن وفده يشاطر لجنة البرنامج والتنسيق الانشغال الذي أعربت عنه في الفقرة ٣٠٠ من تقريرها (A/54/16) فيما يخص معدل الشواغر المرتفع، ولاحظ أن نفس الوضع يسود في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. إن الأمر يدعو إلى تحقيق قدر أكبر من اللامركزية من أجل تخفيض معدلات الشواغر. ويشير تقرير اللجنة الاستشارية للإدارة والميزانية (A/54/7) إلى الخطوات التي اتخذتها الأمانة لخفض معدل الشواغر، وإن وفده يرحب في تلقي المزيد من التفاصيل عن النتائج المحققة.

٢٠ - وأشار إلى الفقرة ١٧-١٢ من الوثيقة A/54/6/Rev.1، فقال إن وفده يدعم إدخال تكنولوجيا جديدة غير أنه أشار إلى أن الكثير من الحكومات والمنظمات تجد صعوبة في الوصول إلى الإنترنت، لذا فإن الحاجة ما زالت قائمة إلى منشورات مطبوعة.

٢١ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يدعم بصفة عامة أنشطة اللجنة الإقليمية ويولي أهمية خاصة إلى البرنامجين الفرعيين الخاصين بالنقل والإحصاءات، واللذين يستجيبان لحاجيات لا تعنى بها منظمات أخرى. ويتعين إلغاء الأنشطة التي فيها ازدواجية مع عمل المنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية. وقال إن لوفده تحفظات جدية بشأن البرنامجين الفرعيين المتعلقين بالتعاون الاقتصادي الإقليمي والتخفيف من وطأة الفقر. وأضاف أنه يمكن للجنة الإقليمية أيضا الاستفادة من قدر أكبر من الرقابة وتنسيق أفضل للبرامج.

٢٢ - ولاحظ أن معدل الشواغر باللجنة الإقليمية، كما يرد في تقرير اللجنة الاستشارية للإدارة والميزانية (A/54/7)، بلغ ١٠,٥ في المائة في نيسان/أبريل ١٩٩٩، وسأل الأمانة العامة عما إذا حصل أي تغيير منذئذ. ووجّه أيضا الانتباه إلى ما توصل إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية مؤخرا من أن استخدام مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في بانكوك يقل كثيرا عن المستوى المطلوب. ويبدو من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن إعانة قدرها ١,٥٣ مليون دولار سنويا دفعت إلى مركز المؤتمرات، وتساءل عن التكاليف التشغيلية للمركز وإيراداته. وطلب أيضا توضيحا عن الدخل التقديري للمركز لفترة السنتين والذي يبدو منخفضا بالمقارنة مع التكاليف.

٢٣ - **السيد ساك** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال إن بعض التقدم قد أحرز فيما يتعلق بمعدلات الشواغر في اللجنة الإقليمية، والتي وصلت، في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ٩,٤ في المائة في الفئة الفنية و ٤,٤ في المائة في الخدمة العامة. وسيحتوي تقرير الأداء الثاني، الذي سيتاح في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر، معلومات، تلبية لطلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بشأن جميع أبواب الميزانية التي ترد فيها معدلات شواغر أعلى من المستوى المقرر في الميزانية، وحيثما أمكن، إيضاحات لتلك المعدلات.

٢٤ - وأفاد أن عدد منشورات اللجنة الإقليمية الصادرة إلكترونيا آخذ في التصاعد، إلا أن جميع المنشورات، سواء منها المتكررة أو غير المتكررة، ما تزال متاحة على شكل مطبوعات.

٢٥ - ومضى يقول إن ازدياد احتياجات أجهزة صنع السياسة التابعة للجنة الإقليمية بخصوص الاستشاريين والخبراء يعود إلى عقد فريق المناقشة اجتماعاته في إطار الجزء الوزاري للدورة السنوية للجنة كما تشير إلى ذلك الفقرة ١٧-١٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة، بينما طُلبت زيادة في المبلغ المخصص للخدمات التعاقدية من أجل توفير الخدمات التحريرية خلال الفترات التي يصل فيها عبء العمل إلى ذروته، كما توضح ذلك الفقرة ١٩-١٧.

٢٦ - وتابع قائلا إن مزيدا من المعلومات المفصلة بشأن التكاليف التشغيلية لمركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في بانكوك سيقدم في المشاورات غير الرسمية. وينبغي ألا يغيب عن الأذهان بأن مركز المؤتمرات لم ينشأ أصلا كمشروع لتوليد الإيرادات، بل لاستضافة اجتماعات اللجنة الإقليمية. غير أن اللجنة تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من الإيرادات من المستخدمين الخارجيين من أجل استرداد الاستثمار الأولي. بيد أنه من المحتم أن تتجاوز تكاليف التشغيل السنوية الإيرادات.

٢٧ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه، وإن كان يدرك بأن مركز المؤتمرات لم ينشأ أصلا كمشروع لتوليد الإيرادات، إلا أنه من الصعب أن يقبل المرء بأن يظل فارغا في الوقت الحالي بنسبة ٨٥ في المائة من الوقت. وقال إنه يتطلع إلى التوصل بمعلومات أكثر استفاضة عن التكاليف التشغيلية. وأعرب أيضا عن رغبته في معرفة ما إذا كان ثمة نظام منفصل لحساب التكاليف بمركز المؤتمرات.

٢٨ - **السيد ساك** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال إن معدل استخدام مركز المؤتمرات يعكس احتياجات اللجنة. غير أن هناك جهودا تبذل للعثور على مستخدمين خارجيين. كما أن هناك حدا مستقلا للتكاليف يمكّن من تمييز التكاليف المرتبطة بتشغيل مركز المؤتمرات عن تكاليف الدعم الخاصة باللجنة.

٢٩ - **السيدة أراغون** (الفلبين): قالت إن وفدها يؤيد بقوة نشاطات اللجنة في مجالي التعاون الاقتصادي الإقليمي والتخفيف من وطأة الفقر، وأعربت عن رفضها للرأي الداعي إلى إلغاء تلك الأنشطة.

٣٠ - **الرئيس**: قال إنه يعتبر بأن اللجنة قد أنهت قراءتها الأولى للباب ١٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وأعرب عن رغبته في إحالة هذا الباب إلى مشاورات رسمية لمواصلة النظر فيه.

٣١ - **وقد تقرر ذلك.**

الباب ١٨ - التنمية الاقتصادية في أوروبا (تابع)

٣٢ - **الرئيس**: دعا اللجنة إلى النظر في الباب ١٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠. ووجه في هذا الصدد، انتباه اللجنة إلى توصيات لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في الفقرتين ٣١١ و ٣١٢ من تقريرها (A/54/16).

٣٣ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن ارتياحه إزاء التقدم الذي أحرزته عملية الإصلاح الجارية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا. حيث أن اللجنة قد وضعت برنامج عمل أقل أكاديمية وأكثر فائدة بالمقارنة مع اللجان الإقليمية الخمس، رغم الاحتفاظ ببعض العناصر القليلة القيمة، من بينها البرنامج الفرعي ١٦-٦، تنمية التجارة والصناعة والشركات، والبرنامج الفرعي ١٦-٨، المستوطنات البشرية. ويرى وفده بأن اللجنة ينبغي أن تجتمع مرة كل سنتين، بدل الاجتماع سنويا كما هو الحال الآن.

٣٤ - **السيد كوندو** (اليابان): رحب بتحسن شكل هذا الباب. غير أنه ينبغي إضفاء قدر أكبر من التحسين على المؤشرات التي تقيس المنجزات ووضع مقاييس لتقييم مدى إيصال المنشورات إلى المجموعات المستهدفة. وأعرب عن تأييد وفده لإنشاء وظيفة جديدة من فئة ف - ٤ لتخطيط وتنفيذ جميع الأنشطة الإعلامية للجنة الاقتصادية لأوروبا في ضوء إلغاء وظيفة من نفس الفئة كانت أتاحتها سابقا إدارة شؤون الإعلام بمكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٣٥ - **السيدة بويرغو رودريغيز** (كوبا): طلبت إيضاحا فيما يتعلق بما ورد في الفقرة ١٨-١٤ بأن الموارد المخصصة للخدمات الإدارية وخدمات المؤتمرات والخدمات العامة بالنسبة للجنة الاقتصادية لأوروبا لا تندرج، على خلاف الموارد الخاصة باللجان الإقليمية الأخرى، في إطار الميزانية البرنامجية الخاصة باللجنة.

٣٦ - **السيد إيفاشينكو** (أوكرانيا): قال إن وفده، الذي يولي أهمية خاصة لأنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، يشعر بقلق عميق إزاء الانخفاض البالغ ٦٠٠ ٢٦٥ دولار الذي لحق بالاحتياجات في إطار برنامج العمل، وأعرب عن رغبته في الحصول على معلومات إضافية تتعلق بالأثر المحتمل لهذا التخفيض على أنشطة اللجنة الموضوعية. وأعرب أيضا عن رغبته في معرفة أسباب التدهور الكبير في مستوى الموارد الخارجة عن الميزانية التي من المنتظر إتاحتها للجنة في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وبخصوص بند التوجيه التنفيذي والإدارة، تساءل عما إذا كانت الزيادة البالغة ٣٠٠ ١٢ دولار في إطار الخدمات التعاقدية كافية لمعالجة حالات التأخير في الترجمة التحريرية والطباعة التي وقعت حتى حين تقديم المواد قبل الموعد المطلوب بوقت كاف، كما تساءل عن الخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/54/7، الفقرة خامسا - ٦٧) بأن يستعرض الأمين العام الموارد المخصصة للسفر ويقدم مقترحات لها ما يبررها سواء بزيادة أو بنقل مخصصات حسب الاقتضاء، بالنظر إلى أن هذه الموارد قد لا تعكس بصورة كافية احتياجات اللجنة الاقتصادية لأوروبا نظرا لتوسيع عضويتها في فترات السنتين الأخيرة.

٣٧ - **السيد أور** (كندا): أثنى على اللجنة الاقتصادية لأوروبا لإشارتها بوضوح إلى تلك الموارد التي يتعين على مكتب الأمم المتحدة في جنيف تقديمها للخدمات الإدارية وخدمات المؤتمرات والخدمات العامة. ولاحظ أن العمل الذي يجري في إطار البرنامج الفرعي ١٦-٣، الإحصاءات، سيوجهه مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين تحت الرعاية المشتركة للجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وطلب معلومات إضافية عن مجالات خبرة كل من اللجنة الاقتصادية لأوروبا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والجهود المبذولة لتجنب ازدواجية العمل.

٣٨ - **السيد ساك** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال إن الموارد المخصصة للخدمات الإدارية والخدمات العامة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا ولخدمات المؤتمرات مدرجة في إطار بابي الميزانية البرنامجية ٢٧ هاء (الإدارة، جنيف) و ٢ (شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات)، على التوالي، وذلك بسبب الوضعية الفريدة للجنة الاقتصادية لأوروبا، والتي تستفيد، بخلاف اللجان الإقليمية الأخرى، من وجودها بموقع أحد مكاتب الأمم المتحدة المهمة وتلقيها خدمات من هذا المكتب. وترد قيمة هذه الخدمات في الفقرة ١٨-١٥ من أجل تقديم صورة أمينة عن مجموع تكاليف إدارة اللجنة والسماح بإجراء مقارنة سليمة فيما بين مختلف اللجان الإقليمية.

٣٩ - وتعود حالات التأخير في ترجمة منشورات اللجنة الاقتصادية لأوروبا وطبعها بدرجة كبيرة إلى مشاكل تنظيمية، وليس إلى نقص في الموارد. إذ تعاني خدمات المؤتمرات والطباعة بمكتب الأمم المتحدة في جنيف من أعباء عمل ضاغطة في بعض الأحيان بسبب الطلب على وثائق الهيئات التداولية. وخلال فترات الذروة تلك، كان على اللجنة أن تلجأ إلى المرونة للاستعانة بالإنتاج الخارجي، مما أدى إلى طلب زيادة قدرها ٣٠٠ ١٢ دولار.

٤٠ - ومضى قائلا إنه تم تقديم اقتراح بإبقاء مجموع الموارد المخصصة للسفر للجنة الاقتصادية لأوروبا الذي كان عليه مستوى الاعتماد لعامي ١٩٩٨-١٩٩٩. وأضاف أن إدارته ستنظر في ما إذا كان هذا المبلغ كافيا في سياق استعراضها لتقرير الأداء الثاني، وستدخل عليه تغييرات إذا اقتضى الحال.

٤١ - وأشار إلى أن البرنامجين الفرعيين للإحصاءات التابعين للجنة الاقتصادية لأوروبا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قد تم دمجهما بكل عناية لتفادي الازدواجية.

٤٢ - **الرئيس**: قال إنه يعتبر بأن اللجنة قد أنهت قراءتها الأولى للباب ١٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وأعرب عن رغبته في إحالة الباب إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة النظر فيه.

٤٣ - **وقد تقرر ذلك.**

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥